خلال ندوة بعنوان "منع الندوات... وقمع الحريات" ضمن سلسلة ندوات 11/11 التي عقدت مساء أمس الأول

المسلم: منع الندوات تغطية على حكومة فاشلة عاجزة عن القيام بواجباتها
الطبطبائي: المساس بالديوانيات خط أحمر فهي أساس الديموقراطية والشورى

الشحومي: الندوات جزء لا يتجزأ من حرية الشعب الكويتي ولن نتنازل عن حريتنا بأي شكل من الأشكال ولن نقبل بالعودة لسنوات الظلام

احمد الشحومي ود.وليد الطبطبائي ود.فيصل المسلم خلال الندوة التي عقدت بديوان الطبطبائي مساء أمس الأول (محمد ماهر)

احمد الشحومي في ديوان الطبطبائي مساء امس الأول

أكد النائب السابق المحامي أحمد الشحومي أن أهل الكويت جميعا على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم لن ينتظروا وزير الداخلية ليصرح لهم بإقامة ندوة أو منعها لأن الندوات جزء لا يتجزأ من حرية الشعب الكويتي ولن يتنازل عن حريته بأي شكل من الأشكال، لافتا إلى أنه لولا أحداث ديوانيتي الشليمي والشحومي الأسبوع الماضي لما انتفض النواب لأن الحريات خط أحمر وهو الخط الوحيد الذي لا ردة فيه، مشددا على أن من يعتقد في سياسة قمع الحريات واهم لأن الشعب الكويتي لن يعود لسنوات كان فيها جزءا من الظلام.

جاء ذلك في مجمل كلمته التي ألقاها أثناء إحدى ندوات قوى 11/11 تحت عنوان «الحرية للندوات» والتي أقيمت في ديوان النائب د.وليد الطبطبائي في منطقة كيفان مساء أمس الأول تحت عنوان «منع الندوات.. وقمع الحريات» بحضور نواب وناشطين وعدد من المهتمين بالشأن العام.

وأشار الشحومي إلى أنه كان يعتقد أن وزير الداخلية قد يستوعب رسائل النصح التي حاول البعض إيصالها إليه بعدم التدخل في الندوات إلا أن المحصلة كانت عكس ذلك حيث تحولت المنطقة المحيطة بديوانه لثكنة عسكرية عصر يوم الندوة التي أقيمت في ديوانه مساء يوم الاثنين من الأسبوع الماضي، موضحا أنه مع حلول صلاة المغرب كان أفراد القوات الخاصة قد حاصروا قطع 1، 2، 3، 4، 5 ولم يدخلها شخص إلا بعد ان سئل عن وجهته وإن لم يكن من سكان المنطقة منعوه من الدخول وكأن المنطقة تمر بأزمة حكم قادمة لا محالة، مشيرا الى أن وزارة الداخلية استوعبت الدرس وخففت من حدة التواجد الأمني وذلك لعلمها أن ما فعلوه في ندوتي خالد الشليمي وندوته كان خطأ جسيما.

وبين أن إقامة 11 ندوة في 11 منطقة وفي 11 ديوانية ليست تحديا لرجال الأمن ولكنها رسالة أخرى واضحة لوزير الداخلية مفادها أننا قادرون على أن نفعل أكثر من ذلك ولن نقبل بقمع الحريات وما يحدث هو مرحلة سوداوية فيها من الأخطاء ما فيها ونسأل الله ألا تطول، مطالبا مستشاري وزير الداخلية بأن يعرفوه ببعض الأحداث التاريخية للشعب الكويتي، موضحا أنه بعد العدوان الثلاثي عام 1956 صدر قرار بمنع التظاهرات والتجمعات في الشارع الكويتي فقدم الأحرار من الضباط استقالاتهم احتجاجا على القرار وفي مقدمتهم العم جاسم القطامي مدير الشرطة وعبدالوهاب الطبطبائي، مؤكدا على أن وزير الداخلية ما هو إلا مرحلة من عمر الزمن قد لا تتكرر مرة أخرى لأن تكرارها يعتبر خطأ فادحا في حق السياسة الكويتية، فاستخدام القوات الخاصة في أكثر من مناسبة دون معنى وبلا داع هو تكريس لمعنى العسكر ومفهومهم في قمع الحريات.

ورفض أن يكون المشهد الحالي مجرد بروقة لحدث محتمل يمس الديموقراطية الكويتية، مشددا على أنه لا ينكر على الوزير حقوقه الدستورية كما أنه لا ينكر على المواطنين حقوقهم الدستورية أيضا، مستنكرا إرسال القوات الخاصة لندوة عن غلاء الأسعار.

من جهته أكد النائب د.فيصل المسلم أن الندوة هي دفاع عن الناس وحرياتهم وكراماتهم، موضحا أن قرار منع الندوات ترفضه كتلة التنمية وجميع القوى السياسية في الكويت، معربا عن أسفه للحضور أو المشاركة في ندوة في ظل انتشار أعداد كبيرة من دوريات الشرطة، مشيرا إلى أن رجال الشرطة اليوم أقل تعرضا للحضور عن ذي قبل ولكن ذلك ليس من باب القناعة ولكن من منطلق مسايرة واقع، مشيرا إلى أن حرية التعبير عن الرأي حق أصيل للإنسان أقره الدستور في المادة 44، مستشهدا بقول الفاروق عمر «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا»، مبينا أن الناس قد تسمح ببعض التجاوزات ولكنها لا تقبل المساس بحريتها وخصوصا في بلد مثل الكويت نشأته وقيامه كانا على أساس توافقي بين السلطة والشعب، حاضنا لهذه الأسرة منذ بدأ إلى أن كرس هذا الأمر في نصوصه الدستورية.واشار د.المسلم الى محاولات سابقة لقمع الحريات منها قانون التجمعات الذي قضي عليه في المحكمة الدستورية قبل أربع سنوات، ولذلك فإن العودة من مدخل آخر يزعمون أنه قانوني زعم باطل يدل على سوء نية، موضحا أن رفضه لمنع الندوات ليس تحديا لوزارة الداخلية ولكنه من منطلق الحرص على البلد وممارسته الديموقراطية فالعديد من رجال الشرطة لا يقبلون بهذا القرار ويعلمون جيدا مدى مساندتنا لهم في الدفاع عن البلد وحفظ الأمن، موضحا أن ما يحدث الآن هو سياسة قمعية غير دستورية وإجراءات بوليسية تعتدي على حريات الناس وكراماتهم، معربا عن أسفه لتكريس هذا النهج القمعي وتبريره بأن قانون التجمعات لم يلغ بالكامل ولكن ألغيت منه مادتان فقط، كما لم تخل التبريرات من ذكر قانون الجزاء ولا ندري هل يستندون في المنع لقانون التجمعات أم قانون الجزاء وهل يقتصر المنع على الدواوين أم يتجاوزها الى خارجها؟ مشيرا إلى أن هذا التخبط هو مسعى للبحث عن منفذ لمنع الندوات.

وقال د.المسلم موجها حديثه للعقلاء: هل يمكن أن تستمر السلطة في منع كل الندوات؟ هل ستمارس المنع على البعض دون الكل؟ هل هو أمر مؤقت في محاولة لإظهار القوة للدفاع عن إجراءات خاطئة أم أنه أمر دائم؟ لافتا إلى أن من يعرف الكويت ويعرف أهلها فان إجابته عن كل الأسئلة السابقة هي مستحيل أن يستمر هذا الوضع لا بشكل مؤقت ولا بشكل دائم ولا على البعض دون الكل، مبينا أن القضية التي نحن بصددها لم تعد قضية ضابطين أو مجرد خطأ للوزير في الإفراج عن الوافدين الإيرانيين اللذين أدانته اللجنة بشأنهما، فالقضية أكبر من مشكلة هنا أو هناك لأنها تتعلق ببلد وقيم ومبادئ ونصوص تحكمها.

وتوجه بسؤال آخر لكل المدافعين عن المادة 44 من الدستور والنصوص الدستورية ومواجهة التعسف وسيادة القانون ومواجهة التعسف والإجراءات القمعية والحريات والكرامات ومن انتفض لمنع 25 كتابا من أصل 30 ألف كتاب، قائلا: أين حقوق التعبير عن الرأي وحرية الاجتماع؟ مشيرا لاتصاله مع جميع القوى السياسية للوقوف في وجه هذا القرار، وموضحا أنه بإمكان القانون تنظيم ما يجري في الندوات ومحاسبة المخطئين والمتجاوزين.

وأوضح أن الهدف من منع الندوات هو التغطية على حكومة فاشلة وغير قادرة على القيام بواجباتها تجاه البلد والشعب، حكومة عاجزة تفتعل الأزمات وتستثمرها لصرف الأنظار عن فشلها، مستدلا على ذلك بأن حكومة الكويت هي حكومة تنفيذية تهيمن على مصالح الدولة وترسم السياسة العامة وتنفذها وتحتاج من مجلس الأمة قوانين لتنفيذها، مشددا على أن مجلس الأمة أصدر عددا من القوانين المهمة على رأسها قانون خطة التنمية، الخطة السنوية، قانون هيئة سوق المال والتخصيص والمعاقين، فماذا نفذت الحكومة بعد اعتماد الميزانيات وبعد مرور عام من عمر الخطة؟ ولكننا الآن نسمع عن عودة سرقة القطاع النفطي، مساومات في قطاع التعليم وهو العمود الأساسي لأي تنمية، ووحدة وطنية يراد إعدامها برعاية وزارة الإعلام ومن خلفها الحكومة، وأسعار أكلت جيوب الناس، شركات اتصالات تنهب المواطنين، طائفية وقبلية ومراضاة في التعيينات، إخفاقات في الرياضة وتخبط في وزارة الداخلية التي تحافظ على أمن الناس، مشيرا إلى أن هذا هو الفشل الذي تحاول الحكومة أن تغطي عليه.

بدوره أكد المحامي جمال اليوسف أن القانون الذي صدر مؤخرا بمنع الندوات هو قانون غير دستوري حيث ان المادة 44 من الدستور كفلت حرية عقد الندوات، مشيرا إلى ان حكم المحكمة الدستورية صدر في 2006/5/1 فيما يخص قانون التجمعات العامة وكان يتكون من 22 مادة رفضت المحكمة منه 15 مادة وألغتها لعدم دستوريتها وبالتالي فإن القانون الذي أصدره وزير الداخلية مخالف لروح ونص الدستور والتشريعات العامة.

من جهته أكد النائب د.وليد الطبطبائي أن توزيع دوريات النجدة أمام بيته منذ الصباح مسلك غريب ومرفوض ويحمل دلالة على أن وزارة الداخلية مصرة على الاستمرار في الخطأ، مقرا بأن تعامل الشرطة مع الندوات هذه المرة يختلف عما حدث في ندوتي الشليمي والشحومي إلا أنه يظل مسلكا مرفوضا، موضحا أن من حق المواطن إقامة أي ندوة في الأماكن العامة باذن من الجهات الأمنية ومن حق الداخلية أن تراقب وتسجل اللقاء حتى إذا حدث فيه خروج عن الآداب العامة والنظام يمكنها ان تتخذ بحق منظميه الإجراء المتبع ولكن من الخطأ محاسبة الناس على النوايا من خلال افتراض أن الندوات تثير الفتنة وتمس بالأمن العام

وأوضح الطبطبائي أن المساس بالديوانيات خط أحمر فهي أساس الديموقراطية والشورى التي تتمتع بها الكويت ليس من حق احد منع الناس من اللقاء والحديث والتجمع ما دام هذا الموضوع يتم في اطار النظام والآداب العامة، مشيرا إلى أن منع الندوات تسييس لعمل الداخلية مثلما حدث من تسييس للرياضة والتعليم وأصبحنا نعاني من المحاصصة والابتزاز السياسي والمقايضات ولذا على الأمن أن يراعي واجباته الأساسية التي ليس من ضمنها منع ندوة للرأي.

أثناء ندوة أقيمت بديوانه في منطقة السرة

النامي: خروج قوات الأمن للشارع لمنع الندوات يذكّرنا بدواوين الإثنين وهذا مؤشر خطير

د.نامي النامي وحجاج بوخضور خلال الندوة

فرج ناصر

أكد د.نامي النامي ان ما يحصل في الساحة السياسية في الوقت الحالي وخروج القوات الامنية لإحاطة ومنع الندوات يذكرنا بديوانيات الاثنين التي كانت تقام في السابق، مشيرا الى ان هذه التصرفات لها دلالات خطيرة جدا.

وقال النامي في الندوة التي اقيمت مساء امس الاول بديوانيته في منطقة السرة ان الديموقراطية تشهد نسبة كبيرة من التراجع في الكويت، معتبرا ان الديموقراطية هي سقف عال من الحرية، حيث ان تكميم الافواه مناف للديموقراطية التي نتحدث عنها، موضحا ان اقامة الندوات ما هي الا رسالة نقوم بتوصيلها الى المسؤولين سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية بأنه لابد ان تكون هناك حرية مكفولة لجميع الافراد وسنتصدى ونرفع راية الحق ضد كل من يعارضها.

وأوضح ان هناك الكثير من التخبطات التي نرى أنها تسببت في تراجع الديموقراطية، موضحا ان عدم التقيد بنصوص الدستور وعدم التقيد بمواده يساهم في انعدام الديموقراطية لدينا.

واستغرب النامي من السلطة التشريعية ومن بعض اعضاء البرلمان الكويتي الذين يندون بمنع الندوات بحجج غير مقنعة، حيث نستغرب من بعض التصريحات المخزية التي تخرج من افواه بعض النواب وتشيد بتصرفات وزارة الداخلية بقمع الحريات وعدم السماح بإقامة الندوات.

وحمل النامي الحكومة افتعال الازمات التي تحدث بين الحين والآخر مستشهدا بقضية ياسر الحبيب، وذلك باتخاذها القرار المتردد بسحب جنسيته، حيث عقدت اربعة اجتماعات متتالية وفي الاجتماع الخامس تم اصدار قرار بسحب الجنسية، مشيرا الى ان هذا التمادي من الحكومة وعدم اتخاذ القرار السريع والتسويف أدت الى افتعال الازمة، وشرخ الوحدة الوطنية.

ولفت الى ان منع الندوات على الافراد والتجمعات هو ضرب عرض الحائط بالمادة 44 وهي التي أقسم عليها نواب الامة والحكومة، وتساءل: ماذا تريد الحكومة في الفترة المقبلة، خصوصا أننا نشاهد التصرفات الغريبة منها التي لم نشاهدها الا بديوانيات الاثنين حين كنا نرى خروج العسكر والجيش والدوريات لمنع الحريات وسحب بعض أصحاب المتعهدين في عمل الندوات الى المخافر وتوقيعهم على أوراق رغم أنوفهم بأنه اما توقع على تعهد على عدم اقامة الندوة واما الزج في السجن، مشيرا الى ان هذا التصرف لا ينطبق على دولة مؤسسات مبنية على الثوابت الديموقراطية وانما ينطبق على الدول البوليسية القمعية التي تتصرف بتصرفات رجعية.

وطالب النامي بان يكون هناك تحرك برلماني حقيقي للحفاظ على الثوابت الديموقراطية والالتزام بالدستور حيث اننا شعب حر لا نقبل التسييس والتجييش لصالح الحكومة او لصالح اي جهة اخرى لأننا أحرار ونعبّر عن آراء حرة بكل صراحة، متمنيا ان نرى هناك سقفا أعلى من الحريات وان هناك مطالبة لتطوير الحرية والديموقراطية في الكويت.

من جانبه، اعتبر الناشط السياسي حجاج بوخضور ان تقاعس الكثير من النواب في الدفاع عن الحريات هو أخطر ما تتعرض له الوحدة الوطنية من انتهاك وتفريغ لواجباتها، مستغربا من عدم التفاعل بالقدر الذي يتناسب مع قدسية حرية الرأي، في التصدي للمحاولات التي تسعى الى منع الحق في التجمع والحق في التظاهر السلمي والحق في ممارسة وإبداء الرأي والتعبير وحق ممارسة العمل الجمعوي والحق في التعبير في الدواوين وحرية الإعلام.

وأضاف بوخضور ان الممارسات الأخيرة في التضييق على الحريات تكيف على انها من الفعل كما لو كانت في غايتها تسعى الى جعل الشعب الكويتي سجين رأي وتحول الحكومة الى حكم ثيوقراطي وجعل العلاقة بين السلطة التشريعية ومؤسسات المجتمع المدني علاقة خضوع بدلا من تعاون، مضيفا ان موقف غالبية اعضاء مجلس الأمة من حملة التضييق على الحريات يقول بلسان الحال ان علاقة أعضاء مجلس الأمة بالحكومة هي علاقة خضوع وعلاقة تضاد وتصادم، ولا يوجد بينهما علاقة تعاون.

واشار الى ان سوء فهم الوحدة الوطنية والعمل على تجسيد مفهومها الصحيح هو السبب في تشجيع محاولات وممارسات تضييق الحريات لمنع الخوض في قضايا اساسية ملحة على رأسها الفساد الاداري والمالي وهدر المال العام، مبينا ان مفهوم الوحدة الوطنية يتألف من عنصرين هما الوحدة وهي كلمة محببة الى النفس بمعنى اتحاد مجموعة من البشر في اللغة والاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة والتاريخ في مكان واحد وتحت راية حكم الوطن، اما العنصر الثاني فهو كلمة الوطنية، وهي تعني تجسيد حب الوطن كتعبير عن الانتماء للمجتمع والنظام السياسي فيه.

وطالب كل من يريد الحديث عن الوحدة الوطنية وحرية التعبير بان يعبر عنها وفق مفهومها بالدفاع عنها، كما جاء ذكرها في القرآن الكريم والحديث الشريف، وما اتفق عليه المفكرون وما نحتاجه اليوم هو رصد محاولات وممارسات التضييق على الحريات.

(من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

شكر وعرفان

نتقدم بالنيابة عن أهالي منطقة سلوى الكرام

بالشكر والعرفان

لكل من:

الملازم/ ناصر العدواني

والملازم/ عبدالرزاق العنزي

من مخفر سلوى

على الجهود التي يبذلانها من أجل حفظ أمن وأمان المنطقة

داعين الله أن يسدد خطاهما لما فيه خير البلاد

ديوان الشحومي
ديوان أحمد المثال
ديوان رغيان الرميضي
ديوان مبارك الداهوم
ديوان الهيم
ديوان عيد المزرم
ديوان فالح الشهيب
ديوان محمد البليهي
ديوان حسين علي الشبو
ديوان علي المشحني
ديوان أحمد نصار الحريتي
ديوان جدعان عيد الجدعان
ديوان خالد حمود العميرة
ديوان سعد الغانم
ديوان أحمد عبدالله بن زهية
ديوان فالح محمد المجرن
ديوان ناصر الرغيان
ديوان خليفة العقيل
ديوان مساعد خالد المجرن

ديوان القريعيط
ديوان خليفة عواد الغريب
ديوان بدر أحمد الأذينة
ديوان خالد الجويسري
ديوان ناصر الميلس
ديوان سعد مشعل الدغام
ديوان فرحان عيد الغريب
ديوان وليد خالد الجدعان
ديوان مشاري حمود الحماد
ديوان أحمد خلف العميرة
ديوان فراج نصار المحرول
ديوان مرحل الأسود
ديوان سامي حمدان الجدعان
ديوان جراح أحمد الحبيني
ديوان بدر سيف الصابري
ديوان الحوري
ديوان أحمد الطويل
ديوان عادل عيد الرومي
ديوان سعد فلاح سويد الجويسري

ديوان أنور براك الداهوم
ديوان راشد فلاح القعابي
ديوان محمد نما الغربة
ديوان عبدالله مفلح الأصفر
ديوان بشير محمد الحتية
ديوان سالم مهنا السحيب
ديوان أحمد مساعد المجرن
ديوان أحمد سعود الفزير
ديوان سالم مطلق الريحان
ديوان أحمد فالح الجويسري
ديوان يوسف مطلق البطيان
ديوان أبناء حمدان شرار الختلان
ديوان البحيري
ديوان جابر محمد الصواغ
ديوان رغيان الرميضي
ديوان سيف عويض الصابري
ديوان محمد سعد الغريب
ديوان أحمد الجافور
ديوان أنور الشمالي
ديوان أبناء راشد الختلان